



## KPMG Professional Services

Zahran Business Center  
Prince Sultan Street  
P.O. Box ٢٣٤٧٦  
Jeddah ١١٥٧٦  
Kingdom of Saudi Arabia  
Commercial Registration No ١٠٣٢٩٠٧٩٦

Headquarters In Riyadh

## كبي بي إم جي للاستشارات المهنية

مركز زهران للأعمال  
شارع الأمير سلطان  
منطقة ٢٨  
جدة ٢١٥٣٤  
ال المملكة العربية السعودية  
سجل تجاري رقم ١٠٣٢٩٠٧٩٦  
المركز الرئيسي في الرياض

# تقرير مراجع الحسابات المستقل

للسادة مساهمي شركة أسمت تبوك  
شركة مساهمة سعودية

## الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة أسمت تبوك (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتغيرات النافية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، المكونة من ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وأدائها المالي وتقديراتها النافية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

## أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

## أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية كل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نبدي رأينا منفصلاً في تلك الأمور.

## تقرير مراجع الحسابات المستقل (يتبع)

للسادة مساهمي شركة أسمت تبوك

شركة مساهمة سعودية

### الاعتراف بالإيرادات

بالإشارة إلى الإيضاح رقم (٥) الخاص بالسياسة المحاسبية المتعلقة بالإعتراف بالإيرادات وكذلك إيضاح رقم (٢٢) بالأقسام عن العقود مع العملاء.

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
<p>خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ تم الاعتراف بالإيرادات من المبيعات بلغت ٢٨٥ مليون ريال سعودي.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة والتي تتعلق بإثبات الإيرادات من المبيعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالخصومات والحوافز، وكذلك تقييم مدى الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المحاسبة.</li> <li>- اختبار تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإثبات الإيرادات، وفعاليتها التشغيلية بما في ذلك إجراءات الرقابة الخاصة بمكافحة الغش.</li> <li>- تنفيذ إجراءات مراجعة تحليلية للإيرادات، وذلك بمقارنة كميات المبيعات والأسعار شهرياً خلال السنة الحالية بالسنة السابقة وتحديد ما إذا كان هناك أي إتجاهات أو تقلبات هامة تحتاج إلى فحص إضافي في ضوء فيما لظروف السوق الحالية.</li> <li>- قمنا بفحص على أساس العينة معاملات الإيرادات مع المستندات المزيدة لها، للتحقق من تسجيل الإيرادات في فتراتها الصحيحة.</li> </ul>	<p>إن إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها والتي تتعلق بالإيرادات من المبيعات إشتملت من بين إجراءات أخرى على ما يلي:</p>

## تقرير مراجع الحسابات المستقل (يتبع)

للستة مساهمي شركة أسملت تبوك

شركة مساهمة سعودية

### الانخفاض في قيمة مخزون قطع الغيار

بالإشارة إلى الإيضاح رقم (٤) الخاص باستخدام الأحكام والتقديرات المتعلقة بانخفاض قيمة المخزون وكذلك إيضاح رقم (١١) الخاص بالإفصاح عن المخزون.

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر الثناء مراجعتنا
<p>كم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، بلغت القيمة الدفترية لمخزون قطع الغيار ٨٧,٨ مليون ريال سعودي، والذي يتم الاحتفاظ به لفترات قد تزيد عن سنه مالية وقد يؤثر هذا على تقييم قطع الغيار والذي يتضمن استخدام أحكام في تقييم مخصصات مخزون قطع الغيار.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مناقشة الإدارة في الافتراضات الرئيسية التي استخدمتها في تقييم المخصص.</li> <li>- التحقق من مقولية الافتراضات التي استخدمتها الإدارة في إحتساب المخصص على أساس العينة.</li> <li>- الحصول على تقرير معتمد من الإدارة المالية والإدارة الفنية للشركة يتضمن بيان المخزون الرائد ومدى صلاحية مخزون قطع الغيار للاستخدام ومدى كفاية مخصص المخزون الرائد المسجل بذفات الشركة.</li> <li>- ملاحظة أعمال جرد قطع الغيار في نهاية السنة لمراعاة وفهم إجراءات الشركة في تحديد مخزون قطع الغيار التالف.</li> <li>- تقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الرقابية ذات الصلة المطبقة في عملية قياس المخزون.</li> </ul>	<p>إن إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها والتي تتعلق بالتحقق من مدى ملائمة المخصص المسجل مقابل مخزون قطع الغيار اشتملت من بين إجراءات أخرى على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مناقشة الإدارة في الافتراضات الرئيسية التي استخدمتها في تقييم المخصص.</li> <li>- التتحقق من مقولية الافتراضات التي استخدمتها الإدارة في إحتساب المخصص على أساس العينة.</li> <li>- الحصول على تقرير معتمد من الإدارة المالية والإدارة الفنية للشركة يتضمن بيان المخزون الرائد ومدى صلاحية مخزون قطع الغيار للاستخدام ومدى كفاية مخصص المخزون الرائد المسجل بذفات الشركة.</li> <li>- ملاحظة أعمال جرد قطع الغيار في نهاية السنة لمراعاة وفهم إجراءات الشركة في تحديد مخزون قطع الغيار التالف.</li> <li>- تقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للضوابط الرقابية ذات الصلة المطبقة في عملية قياس المخزون.</li> </ul>

## تقرير مراجع الحسابات المستقل (يتبغ)

للستاد مساهي شركة أسمت تبوك

شركة مساهي سعودية

آخر

تمت مراجعة القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، من قبل مراجع آخر والذي رأى غير معدل على تلك القوائم المالية في ٤ مارس ٢٠٢١م.

### المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولا يلبي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك. وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وبعد القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها معرفة بشكل جوهري. عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتبع علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحكومة.

### مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكومة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساسية، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإصلاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالإستمرارية وإستخدام مبدأ الإستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بدليل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحكومة، أي مجلس الإدارة ، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

### مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية بكل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وتجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزاهة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

## تقرير مراجع الحسابات المستقل (يتبغ)

السادة مساهمي شركة أسمت تبوك  
شركة مساهمة سعودية

### مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (يتبغ)

- تحديد وتقدير مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تعريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطأ الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على توافق أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.
  - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
  - تقدير مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإصلاحات ذات العلاقة التي قدمت بها الإدارة.
  - استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكًّا كبيراً بشأن قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ثبتنا أننا وجد عدم تأكيد جوهري، فإنه يتبع علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإصلاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإصلاحات غير كافية، فإنه يتبع علينا تعديل رأينا. وستقتصر استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
  - تقييم العرض العام، وهكل ومحفوبي القوائم المالية، بما في ذلك الإصلاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.
- لقد أبلغنا المكلفين بالحكومة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتقويت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة لشركة أسمت تبوك.
- كما زودنا المكلفين بالحكومة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالإستقلالية، وأبلغناهم جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على إستقلالنا، وإجراءات الوقاية ذات العلاقة، إذا طلب ذلك.
- ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحكومة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، والتي تُعد أمور المراجعة الرئيسية ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإصلاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي الا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن / كي بي إم جي للاستشارات المهنية

ناصر أحمد الشطيري  
ترخيص رقم ٤٥٤

جدة، في ٢٧ مارس ٢٠٢٢ م  
الموافق ٢٤ شعبان ١٤٤٣ هـ